

مخاطر وفرص التعاون مع إيران أوروبياً

قبل ثلاثة اشهر وفي الذكرى السنوية الثانية للاتفاق النووي بين ايران ومجموعة الدول الست، صدّق الرئيس ترامب، وان على مضض، الاتفاقية. يريد الرئيس الاميركي الذهاب بالامور الى أبعد من ذلك، وأبدى رغبته في اعادة صيغة الاتفاقية النووية مع ايران، رغم ان حلفائه وحتى اعدائه لا يرغبون في ذلك. ويبدو ان مجموعة الدول الست، والتي تشمل الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اضافة الى المانيا، غير راغبة في تعديل هذه الاتفاقية او اعادة صياغتها كون ايران ملتزمة بالاتفاقية وعمليات التفتيش برهنت لغاية الآن حسن النوايا الإيرانية في الموضوع. وفق الاوروبيين، فإن ترامب لا يملك سلطة الغاء الاتفاق النووي الإيراني منفرداً. ودافع القادة الأوروبيون بشدة ضد قرار ترامب معتبرين هذه الخطوة بأنها قد تضعف المصادقية الاميركية وتدق اسفينا داخل التحالف الغربي، وتؤدي الى حد بعيد الجهود العالمية الرامية الى معالجة الاخطار الناجمة من امتلاك ايران وكوريا الشمالية السلاح النووي. وحسب فريديريكا موغريني، مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وتعليقاً على كلام ترامب قالت: «ان رئيس الولايات المتحدة لديه الكثير من الصلاحيات انما ليس لديه هذه الصلاحية». وازدادت ان ايران ملتزمة في اداء دورها في الصفقة دون تسجيل انتهاكات. والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا تدافع أوروبا وبهذا الشكل عن الاتفاق النووي الذي تم مع ادارة اوباما، وتحاول منع ما حدث سابقاً عندما قررت اميركا الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، وهو ايضاً اتفاق دولي تم التفاوض عليه مع اوباما. وللتأكيد على عمق القلق الأوروبي من هذا الامر اصدرت المستشارية الألمانية انجيلا ميركل ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وايمانويل ماكرون الرئيس الفرنسي «توبيخاً» مشتركاً لترامب في هذا الشأن وان جاء بلفظة دبلوماسية، انما أظهر عمق قلق الدول الثلاث لخطورة هذا التحرك الاميركي تجاه ايران، سيما وان اعمال المواجهة مع كوريا الشمالية غير مستحبة بالمطلق. كذلك حثوا البيت الابيض والكونغرس على «النظر في الآثار المترتبة على امن الولايات المتحدة وحلفائها قبل اتخاذ اي خطوات من شأنها تقويض الاتفاق النووي مع ايران. هذا الاتفاق الموقع في العام في العام ٢٠١٥ والذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٦ كان ثمرة سنوات من المفاوضات المضنية ويعتبره اوباما من الامور الالهة والاساسية التي حققها خلال ثماني سنوات من عهده.

في نهاية المطاف فإن التكلفة المحتملة لسقوط الصفقة تفوق الى حد بعيد المكاسب الفردية لكل دولة، وسوف تنعكس سلباً على الجهود الاقتصادية الأوروبية والتي بدأت فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. اضعف الى ذلك فإنها سوف تعزّز اصوات المتشددون في المعسكرين وتزيد من عدم الثقة الإيرانية في نوايا الولايات المتحدة الاميركية. اضعف الى ذلك، ما قد يتأتى عن ذلك من تصدع في العلاقات مع حلفاء اميركا الأوروبيين والذين باتوا يشكون من مصداقية اميركا سيما كما سبق وذكرنا بعد اخلائها بالاتفاق المناخي في باريس. وقد تكون المانيا وفرنسا اكثر الدول تضرراً من اي خلل يحاول ترامب ادخاله على الاتفاق النووي والامان دخلوا في اتفاقيات جديرة بالاهتمام، وقد بلغ مستوى التعاون مع الإيرانيين في الفترة القصيرة التي مضت نسبياً كبيرة. لذلك نرى أوروبا جاهدة لانقاذ العلاقات التجارية مع ايران ومليارات الدولارات من الاستثمارات التي تدفقت الى الجمهورية الاسلامية منذ رفع العقوبات الدولية المفروضة. وكانت ايران قد تمكنت من مضاعفة صادرات النفط بعد سنوات من العزلة واستطاعت ابرام العديد من الاتفاقيات والتي قدرت بمليارات الدولارات- منها ٤،٨ مليار دولار مع Total و ٤٠٠ مليون دولار لـ «Peugeot» و ٢٠ مليار دولار لـ «Boeing» و ٢٥ مليار استرليني لـ «Airbus» اضعف الى ذلك العديد من المفاوضات، سيما مع Hemla وشل وغيرهم. و الى ذلك، فإن المبادلات التجارية بين ايران والاتحاد الأوروبي تضاعفت تقريباً لتصل الى ١٠ مليار يورو في النصف الاول من هذا العام، وفقاً لما ذكره مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي، بما يعني ان اعادة فرض العقوبات على طهران قد يضر بعمليات الاستثمار والتجارة التي بدأت مع الاتحاد الأوروبي، والذي يحاول الأوروبيون التصدي لها بشكل جذري. وستكون اميركا متضررة بطبيعة الحال سيما وان صفقة الـ «Boeing» قد أمنت فرص العمل لحوالي ١١٨٠٠٠ شخص، في سوق العمل الاميركي. كذلك المانيا التي تصدرت قائمة الدول المصدرة الى ايران، وجاءت ايطاليا في المرتبة الثانية. وذكرت المفوضية الأوروبية انها صدرت اكثر من ٨،٢ مليار يورو من البضائع الى ايران في عام ٢٠١٦ وان صادرات الآلات والمعدات ووسائل النقل بلغت ٣،٨ مليار دولار. كذلك بذلت جهود كبيرة من الجانب الإيراني من اجل استعادة الاسواق التقليدية مثل اليونان وايطاليا منذ رفع العقوبات في كانون الثاني من العام الماضي كجزء من الاتفاقية التاريخية التي وقعت في العام ٢٠١٥. تجاوزت العلاقات التجارية مستوى التبادل لتصل الى الاستثمار في ايران سيما من ناحية المانيا وفرنسا. ومن المفارقات ان الولايات المتحدة الاميركية التي دفعت نحو رفع العقوبات على طهران، وابرام الاتفاقية النووية وازالة العقوبات الاقتصادية، سوف تكون اقل المستفيدين من سوق ايران من الناحية الاقتصادية لا سيما مع معارضة الكونغرس. لذلك، لن يكون للشركات الاميركية الفرص المتاحة امام الأوروبيين خصوصاً من ناحية تزويد ايران بالاسلحة الحديثة ومبيعات الاسلحة الروسية الى ايران سوف تزيد. تُضاف الى قائمة المستفيدين، دول الخليج العربي والتي شهدت مؤخراً زيادة في حجم التجارة مع طهران. والمخاطر تكمن في كون ان الشركات تتعامل مع الحرس الثوري الإيراني وبعض الكيانات التي لا تزال مدرجة على القائمة السوداء مما يمكن ان يؤدي الى التأثير على مصداقية هذه الشركات. والأهم، قد يكون هو التسرع في التعامل مع ايران سيما اذا ما انتهكت طهران الاتفاق النووي مما يعني عقوبات جديدة على الجمهورية الاسلامية، وعندها ستواجه الشركات قرارات صعبة في شأن استثماراتها. هذه هي الصورة الآن ولكن يبدو ان الأوروبيين يمضون في تعاطيهم الجدي مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية غير أبهين بما سيقدره ترامب، سيما وان تقييمهم للامور يجعلهم مقتنعين بأن الفرص الى جانبهم.